نمو مدخرات الأسر بمقدار الضعف وتوقعات بتحسن كبير في دخول الفقراء

(محمد رأفت عبد الحفيظ)

القاهرة، ٢٥ يونيو ٢٠٢٢: أعلن البنك المركزي المصري اليوم عن نمو مدخرات الأسر بمقدار الضعف خلال العام المالي الماضي، وذلك في أعقاب سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الادخار وتوسيع الوعاء الضريبي. وقال المحافظ إن إجمالي الودائع المصرفية للأفراد ارتفع من ٤٢٠ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١ إلى ٨٤٠ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٢، وهو أعلى معدل نمو سنوي منذ عام ٢٠١٠.

وأوضح المحافظ أن البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الودائع لأجل سنة واحدة إلى ١٤٪ في مارس الماضي، وأطلق شهادات ادخار خاصة للأسر ذات الدخل المحدود بعائد معفى من الضريبة. وأشار إلى أن هذه الشهادات وحدها جذبت ما يقرب من ١٢٠ مليار جنيه خلال ستة أشهر فقط من طرحها، وهو ما يمثل نحو ثلث الزيادة الكلية في الودائع خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه المدخرات، كشفت البيانات أن الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ٥٠٠٠ جنيه سجلت أعلى نسبة نمو في مدخراتها، بزيادة تجاوزت ١٣٠٪، مقارنة بنمو لم يتجاوز ٤٥٪ لدى الأسر ذات الدخل المرتفع. ويرى خبراء الاقتصاد أن هذا التحول يعكس تغيرا في سلوك الإنفاق، حيث لجأت كثير من الأسر إلى تقليص المشتريات غير الضرورية لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة الذي تجاوز ١٨٪ خلال العام نفسه.

وفي المقابل، حذر عدد من المحللين من أن هذه الأرقام قد لا تعكس الصورة الكاملة، مشيرين إلى أن جزءا كبيرا من الزيادة يأتي من أسر تحولت من الادخار غير الرسمي إلى القنوات المصرفية بعد حملة واسعة لتوعية المواطنين. وقال الخبير الاقتصادي د. سامح فوزي الدسوقي إن "الأرقام مشجعة، لكن التحدي الحقيقي هو الحفاظ على هذه الودائع عندما تنخفض أسعار الفائدة العالمية، وهو ما قد يحدث في النصف الثاني من العام".

من جانبه، أكد وزير المالية أن الحكومة تدرس إعفاء جزئي من ضريبة الدخل على فوائد الودائع طويلة الأجل، مشيرا إلى أن القرار النهائي سيعلن عنه قبل نهاية يوليو المقبل. ويأمل البنك المركزي أن يرتفع حجم الودائع المصرفية إلى ٢٠٠٠ مليار جنيه بحلول يونيو ٢٠٢٣، بما يعادل ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع.

(مكتب أخبار الاقتصاد)

مجلس الشورى يوافق على تعديل قانون الجمعيات الأهلية

القانون الجديد يلغي الحبس في مخالفات النشر ويرفع الحد الأدنى لرأس مال الجمعيات الأجنبية إلى مليون جنيه

(مكتب أخبار الاقتصاد)

القاهرة – ٦ مارس ٢٠٢٢: وافق مجلس الشورى في جلسته المنعقدة اليوم برئاسة المستشار عبد الوهاب الطحاوي على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات الأهلية الصادر عام ٢٠١٩. وحضر الجلسة ١٨٧ عضوا من أصل ٢١٠، وصوت لصالح المشروع ١٦٤ عضوا، بينما امتنع ١٣ عضوا عن التصويت، وعارضه ١٠ أعضاء فقط. ويأتي التعديل بعد أكثر من عامين من المناقشات بين الحكومة ولجنة الشؤون الدينية والاجتماعية بالمجلس.

وينص التعديل على إلغاء عقوبة الحبس في جميع مخالفات النشر المنصوص عليها في القانون، واستبدالها بغرامات تتراوح بين ٥٠ ألف جنيه و٥٠٠ ألف جنيه، مع الإبقاء على الحبس في حالات التكرار خلال سنة واحدة. كما رفع الحد الأدنى لرأس مال الجمعيات الأجنبية العاملة في مصر من ٢٥٠ ألف جنيه إلى مليون جنيه، وألزم الجمعيات القائمة بتوفيق أوضاعها خلال ١٨٠ يوما من تاريخ العمل بالقانون الجديد.

وقال المستشار عبد الوهاب الطحاوي في كلمته أمام المجلس إن "القانون السابق كان يعامل الجمعيات الجادة والمخالفة بنفس القدر من التشدد، وهو ما أدى إلى إغلاق عشرات المؤسسات الخيرية بسبب مخالفات إجرائية بسيطة". وأضاف أن التعديل "يحقق توازنا بين حرية العمل الأهلي وحق الدولة في الرقابة، دون أن يتحول الرقيب إلى خصم".

وأكد المستشار أن اللائحة التنفيذية للقانون ستصدر خلال ٩٠ يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وأنها ستتضمن نماذج موحدة للإخطار والتقارير المالية، بما يقلل من الأعباء الورقية على الجمعيات الصغيرة. وأشار إلى أن الوزارة ستنشئ وحدة إلكترونية للتواصل مع الجمعيات، بهدف إنهاء الطوابير أمام المقرات الحكومية.

في المقابل، عبر النائب د. سيد فهمي الزناتي، عضو لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية، عن تحفظه على إلغاء الحبس في قضايا النشر، قائلا إن "بعض الجرائم المرتكبة باسم العمل الأهلي تمس الأمن القومي، ولا يجوز أن تعامل كمخالفات بسيطة". وطالب بإضافة ضمانات إجرائية تمنع استخدام الغرامات كأداة ضغط سياسي، وهو ما رد عليه المستشار الطحاوي بأن النيابة العامة ستظل صاحبة الاختصاص الأصيل في هذه القضايا.

وتضمن التعديل كذلك إعفاء الجمعيات التي تقل أصولها عن ٥٠٠ ألف جنيه من رسوم القيد والتجديد، وإلزام الجهات الإدارية بالرد على طلبات الترخيص خلال ٦٠ يوما، وإلا اعتبر الطلب مقبولا بقوة القانون. كما نص على تشكيل لجنة تظلمات برئاسة وكيل وزارة، تختص بالفصل في الاعتراضات خلال ٤٥ يوما من تاريخ تقديمها، وهو ما اعتبره الحقوقيون خطوة إيجابية لتقليص اللجوء إلى القضاء.

وأعلن المستشار عبد الوهاب الطحاوي أن اللجنة ستعقد جلسة استماع علنية في ٢٥ يونيو الجاري، بحضور ممثلين عن الجمعيات الأهلية والمجلس القومي لحقوق الإنسان، لمناقشة الملاحظات التي أبداها المجلس القومي لحقوق الإنسان بشأن ضمانات التظلم. ومن المقرر أن يعرض التقرير النهائي للجنة على الجلسة العامة للمجلس في ٢ يوليو ٢٠٢٢، تمهيدا لإحالته إلى رئاسة الجمهورية للتصديق عليه ونشره في الجريدة الرسمية.

(محمد رأفت عبد الحفيظ)

القاهرة – ٦ مارس ٢٠٢٢: وافق مجلس الشورى في جلسته المنعقدة اليوم برئاسة المستشار عبد الوهاب الطحاوي على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات الأهلية الصادر عام ٢٠١٩. وحضر الجلسة ١٨٧ عضوا من أصل ٢١٠، وصوت لصالح المشروع ١٦٤ عضوا، بينما امتنع ١٣ عضوا عن التصويت، وعارضه ١٠ أعضاء فقط. ويأتي التعديل بعد أكثر من عامين من المناقشات بين الحكومة ولجنة الشؤون الدينية والاجتماعية بالمجلس.

وينص التعديل على إلغاء عقوبة الحبس في جميع مخالفات النشر المنصوص عليها في القانون، واستبدالها بغرامات تتراوح بين ٥٠ ألف جنيه و٥٠٠ ألف جنيه، مع الإبقاء على الحبس في حالات التكرار خلال سنة واحدة. كما رفع الحد الأدنى لرأس مال الجمعيات الأجنبية العاملة في مصر من ٢٥٠ ألف جنيه إلى مليون جنيه، وألزم الجمعيات القائمة بتوفيق أوضاعها خلال ١٨٠ يوما من تاريخ العمل بالقانون الجديد.

وقال المستشار عبد الوهاب الطحاوي في كلمته أمام المجلس إن "القانون السابق كان يعامل الجمعيات الجادة والمخالفة بنفس القدر من التشدد، وهو ما أدى إلى إغلاق عشرات المؤسسات الخيرية بسبب مخالفات إجرائية بسيطة". وأضاف أن التعديل "يحقق توازنا بين حرية العمل الأهلي وحق الدولة في الرقابة، دون أن يتحول الرقيب إلى خصم".

وأكد المستشار أن اللائحة التنفيذية للقانون ستصدر خلال ٩٠ يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وأنها ستتضمن نماذج موحدة للإخطار والتقارير المالية، بما يقلل من الأعباء الورقية على الجمعيات الصغيرة. وأشار إلى أن الوزارة ستنشئ وحدة إلكترونية للتواصل مع الجمعيات، بهدف إنهاء الطوابير أمام المقرات الحكومية.

في المقابل، عبر النائب د. سيد فهمي الزناتي، عضو لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية، عن تحفظه على إلغاء الحبس في قضايا النشر، قائلا إن "بعض الجرائم المرتكبة باسم العمل الأهلي تمس الأمن القومي، ولا يجوز أن تعامل كمخالفات بسيطة". وطالب بإضافة ضمانات إجرائية تمنع استخدام الغرامات كأداة ضغط سياسي، وهو ما رد عليه المستشار الطحاوي بأن النيابة العامة ستظل صاحبة الاختصاص الأصيل في هذه القضايا.

وتضمن التعديل كذلك إعفاء الجمعيات التي تقل أصولها عن ٥٠٠ ألف جنيه من رسوم القيد والتجديد، وإلزام الجهات الإدارية بالرد على طلبات الترخيص خلال ٦٠ يوما، وإلا اعتبر الطلب مقبولا بقوة القانون. كما نص على تشكيل لجنة تظلمات برئاسة وكيل وزارة، تختص بالفصل في الاعتراضات خلال ٤٥ يوما من تاريخ تقديمها، وهو ما اعتبره الحقوقيون خطوة إيجابية لتقليص اللجوء إلى القضاء.

وأعلن المستشار عبد الوهاب الطحاوي أن اللجنة ستعقد جلسة استماع علنية في ٢٥ يونيو الجاري، بحضور ممثلين عن الجمعيات الأهلية والمجلس القومي لحقوق الإنسان، لمناقشة الملاحظات التي أبداها المجلس القومي لحقوق الإنسان بشأن ضمانات التظلم. ومن المقرر أن يعرض التقرير النهائي للجنة على الجلسة العامة للمجلس في ٢ يوليو ٢٠٢٢، تمهيدا لإحالته إلى رئاسة الجمهورية للتصديق عليه ونشره في الجريدة الرسمية.

(مكتب أخبار الاقتصاد)

القاهرة – ٦ مارس ٢٠٢٢: أعلن البنك المركزي المصري اليوم عن نمو مدخرات الأسر بمقدار الضعف خلال العام المالي الماضي، وذلك في أعقاب سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الادخار وتوسيع الوعاء الضريبي. وقال المحافظ إن إجمالي الودائع المصرفية للأفراد ارتفع من ٤٢٠ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١ إلى ٨٤٠ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٢، وهو أعلى معدل نمو سنوي منذ عام ٢٠١٠.

وأوضح المحافظ أن البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الودائع لأجل سنة واحدة إلى ١٤٪ في مارس الماضي، وأطلق شهادات ادخار خاصة للأسر ذات الدخل المحدود بعائد معفى من الضريبة. وأشار إلى أن هذه الشهادات وحدها جذبت ما يقرب من ١٢٠ مليار جنيه خلال ستة أشهر فقط من طرحها، وهو ما يمثل نحو ثلث الزيادة الكلية في الودائع خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه المدخرات، كشفت البيانات أن الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ٥٠٠٠ جنيه سجلت أعلى نسبة نمو في مدخراتها، بزيادة تجاوزت ١٣٠٪، مقارنة بنمو لم يتجاوز ٤٥٪ لدى الأسر ذات الدخل المرتفع. ويرى خبراء الاقتصاد أن هذا التحول يعكس تغيرا في سلوك الإنفاق، حيث لجأت كثير من الأسر إلى تقليص المشتريات غير الضرورية لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة الذي تجاوز ١٨٪ خلال العام نفسه.

وفي المقابل، حذر عدد من المحللين من أن هذه الأرقام قد لا تعكس الصورة الكاملة، مشيرين إلى أن جزءا كبيرا من الزيادة يأتي من أسر تحولت من الادخار غير الرسمي إلى القنوات المصرفية بعد حملة واسعة لتوعية المواطنين. وقال الخبير الاقتصادي د. سامح فوزي الدسوقي إن "الأرقام مشجعة، لكن التحدي الحقيقي هو الحفاظ على هذه الودائع عندما تنخفض أسعار الفائدة العالمية، وهو ما قد يحدث في النصف الثاني من العام".

من جانبه، أكد وزير المالية أن الحكومة تدرس إعفاء جزئي من ضريبة الدخل على فوائد الودائع طويلة الأجل، مشيرا إلى أن القرار النهائي سيعلن عنه قبل نهاية يوليو المقبل. ويأمل البنك المركزي أن يرتفع حجم الودائع المصرفية إلى ٢٠٠٠ مليار جنيه بحلول يونيو ٢٠٢٣، بما يعادل ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع.

(مكتب أخبار الاقتصاد